ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

من نزع سلاح حماس إلى انسحاب إسرائيل.. مصير غامض لخارطة طريق ترامب لغزة

- بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مساء الجمعة عن التوصل إلى اتفاق يتضمن، بحسب قوله، تشكيل حكومة فلسطينية جديدة لإدارة قطاع غزة، والانسحاب التدريجي للقوات الإسرائيلية، ونزع سلاح حماس والفصائل المسلحة الأخرى، نشر «مجلس السلام» أيضاً خارطة طريق لتنفيذ هذا الاتفاق؛ وهي وثيقة تحدد، بالإضافة إلى الآليات الأمنية والإدارية والسياسية، مسار انتقال السلطة في غزة وعملية إعادة إعمار المنطقة.

ووفقاً لبيان مجلس السلام، فإن هذا الاتفاق هو ثمرة أشهر من المفاوضات التي توسطت فيها مصر وقطر وتركيا والولايات المتحدة، وقد وافقت حماس أيضاً على الإطار المقترح لتنفيذ المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار. في هذا الإطار، يُتوقع نزع سلاح الفصائل الفلسطينية تدريجياً، إلى جانب انسحاب تدريجي للجيش الإسرائيلي، بهدف نهائي يتمثل في نقل إدارة غزة إلى كيان فلسطيني وبدء عملية إعادة الإعمار.

وصف مجلس السلام الاتفاق بأنه «إنجاز تاريخي»، وزعم أن حماس وافقت للمرة الأولى رسمياً على آلية عملية لتسليم أسلحتها؛ وهي مسألة، بحسب واضعي الاتفاق، ستُمهد الطريق أمام إسرائيل للانسحاب من غزة وبدء مرحلة انتقالية. مع ذلك، فإن نشر هذه الوثيقة، بدلاً من أن يُفضي إلى إنهاء الحرب، أثار تساؤلات جديدة حول تنفيذها ومستوى التزام الأطراف.

نظرة عامة على خارطة طريق اتفاق غزة المكونة من ١٥ بنداً

نشر مجلس السلام خارطة طريق من ١٥ بنداً لتنفيذ الاتفاق، وأهم بنودها ما يلي:

١- تلتزم جميع الأطراف بتنفيذ خطة ترامب للسلام وقرار مجلس الأمن رقم ٢٨٠٣، والتحرك نحو إقامة دولة فلسطينية. من خلال هذه العملية، تعتزم الأطراف إنهاء دوامة الدمار، وضمان الانسحاب الكامل لإسرائيل من قطاع غزة، واستعادة الحياة الطبيعية، وتفعيل السلطة الفلسطينية، وتيسير إعادة الإعمار والأمن والتعافي والتنمية الاقتصادية وإصلاح المناطق المتضررة، مما يمهد الطريق لعملية سياسية ذات مصداقية تُفضي إلى تقرير المصير وإقامة الدولة.

٢- يتعين على إسرائيل والفصائل الفلسطينية تنفيذ جميع الالتزامات في المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار في آن واحد.

٣- يخضع تنفيذ كل مرحلة للتحقق من التزام الأطراف من قبل لجنة التحقق الدولية.

٤- تُعهد إدارة الشؤون المدنية والأمنية في غزة إلى «لجنة وطنية مستقلة لإدارة غزة".

٥- تتولى هذه اللجنة مسؤولية استمرارية الخدمات العامة وإدارة مؤسسات الدولة.

٦- يُقام الهيكل الأمني في غزة على أساس «قانون واحد، وسلطة واحدة، وقوة مسلحة واحدة".

٧- تُدمج قوات الشرطة في الهيكل الجديد بعد إجراء تقييم أمني، وتُنقل جميع أسلحة الشرطة إلى اللجنة.

٨- سيبدأ نزع السلاح التدريجي للجماعات المسلحة، وجمع الأسلحة الثقيلة، وتدمير الأنفاق ومراكز إنتاج الأسلحة. ستشارك الجماعات الفلسطينية في هذه العملية، ولن يتم نقل أو تسليم أي أسلحة إلى إسرائيل أو أي طرف غير فلسطيني. في نهاية العملية الموضحة في المواد من ٧ إلى ١٠ من هذه الخطة، ستكون المنظمة الوطنية لغزة هي الجهة الوحيدة المخولة بحيازة الأسلحة وتخزينها والتحكم بها في غزة.

٩- ستكون مسؤولية تسجيل جميع الأسلحة الشخصية وترخيصها منوطة باللجنة الوطنية لإدارة غزة وحدها.

١٠- سيتم نزع سلاح المسلحين وفقًا لجدول زمني محدد، ولن يتم دمجهم في قوات الأمن.

١١- سيتم توقيع اتفاق سلام داخلي لمنع النزاعات الداخلية وأعمال الانتقام.

١٢- ستقوم قوة استقرار دولية بمراقبة وقف إطلاق النار، وتدريب الشرطة، وتقديم المساعدات الإنسانية.

١٣- سينسحب الجيش الإسرائيلي من غزة على مراحل وفقًا لجدول زمني متفق عليه.

١٤- ستكون مسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي بعد نقل السلطة منوطة باللجنة الوطنية لإدارة غزة.

١٥- ستبدأ إعادة إعمار غزة بدعم دولي وتحت

إشراف مجلس السلام واللجنة الوطنية لإدارة غزة.

ورغم شمولية هذه الخطة، فإن تنفيذها مرهون بالتنفيذ المتزامن للالتزامات الأمنية والسياسية والميدانية من جميع الأطراف؛ وهي مسألة تُعتبر التحدي الأكبر الذي يواجه هذه المبادرة، نظراً لتاريخ انتهاك الاتفاقات السابقة.

من ترحيب واشنطن إلى تردد تل أبيب؛ هل الاتفاق الجديد قابل للتطبيق؟

حاول ترامب، الذي يواجه ضغوطاً شديدة من الرأي العام والجهات المعنية بسبب النتائج المخيبة للآمال لسياسته الخارجية، لا سيما في الحرب مع إيران، إظهار نجاح أفعاله من خلال إعلان مفاجئ لقبول المقاومة في غزة نزع السلاح. ووصف الاتفاق بأنه خطوة تاريخية، وزعم أن حماس وافقت للمرة الأولى على عملية نزع السلاح. اعتبر وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو هذا التطور أحد أهم إنجازات الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة، ورأى أنه يمهد الطريق لترسيخ وقف إطلاق النار وبدء مرحلة سياسية جديدة في غزة.

لكن على الرغم من تفاؤل قادة البيت الأبيض بإمكانية نزع سلاح المقاومة في غزة، اتخذت تل أبيب رد فعل حذراً للغاية. فمع أن حماس أعلنت، عبر حازم قاسم، موافقتها على مقترح الوسطاء لاستكمال عملية وقف إطلاق النار، إلا أن الحكومة الإسرائيلية رفضت المصادقة الرسمية على الاتفاق، وهو ما اعتبرته صحيفة هآرتس دليلاً على افتقار السلطات الإسرائيلية للإرادة السياسية للمضي قدماً في الاتفاق في ظل الظروف الراهنة.

في الوقت نفسه، صرّح مسؤول إسرائيلي لوكالة رويترز بأن الجيش لن ينسحب من المناطق التي يسيطر عليها حالياً، بما فيها «الخط الأصفر»، حتى تُنزع حماس سلاحها «فعلياً".

صرح دورون سبيل مان، المتحدث باسم مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بأن الاتفاق المعلن لا يزال لا يلبي مخاوف تل أبيب الأمنية، وأنه لن يطرأ أي تغيير على الوضع الميداني دون نزع سلاح حماس بالكامل. كما زعم أن حماس تواصل إعادة بناء قدراتها العسكرية وحفر الأنفاق، وبالتالي فإن انسحاب إسرائيل غير مبرر في ظل الظروف الراهنة.

أما المواقف التي عكست التفاؤل السائد في واشنطن بشأن إمكانية نزع سلاح فصائل المقاومة دون قيد أو شرط، فلم تجد صدىً لها في تل أبيب.

وسريعاً ما برزت الخلافات داخل الأراضي المحتلة. فقد رفض إيتامار بن غفير، وزير الأمن الداخلي، مسودة الاتفاق رفضاً قاطعاً، ودعا إلى استمرار العمليات العسكرية وسياسة الضغط الأقصى على غزة. كما أكد داني دانون، مبعوث الكيان إلى الأمم المتحدة، على ضرورة نزع سلاح الفصائل الفلسطينية بالكامل، وجدد معارضته لإقامة دولة فلسطينية. في المقابل، أعلن وزير خارجية الكيان، جدعون ساعر، دعمه لأي مبادرة تُفضي إلى نزع سلاح حماس، شريطة أن يكون هذا الموقف مشروطًا بضمانات أمنية واسعة النطاق.

غزة: الورقة الانتخابية الأخيرة لنتنياهو

ينبع جزء كبير من تردد تل أبيب من الوضع السياسي الداخلي في الأراضي المحتلة. عشية الانتخابات البرلمانية، أصبحت غزة أهم قضية أمنية بالنسبة لبنيامين نتنياهو. فبعد الخلافات الأخيرة مع الحكومة الأمريكية بشأن إيران ولبنان، والاستياء من أداء الحكومة في الأراضي المحتلة، قد يكون النجاح أو الفشل في حرب غزة الفرصة الأخيرة لنتنياهو لعرض إنجاز أمني على الرأي العام. لذا، فإن أي اتفاق ينهي الحرب دون تحقيق أهداف النظام المعلنة بالكامل قد يُكبّد نتنياهو ثمنًا سياسيًا باهظًا.

ومن وجهة نظر الأوساط الأمنية الإسرائيلية، يتمثل مصدر قلق رئيسي آخر في أن الاتفاق الجديد سيُقيّد حرية الجيش في العمل مستقبلًا.

بحسب تقارير إعلامية صهيونية، تنص بعض بنود الاتفاق على وقف إطلاق نار طويل الأمد، وقيود على عمليات الاغتيال والهجمات الموجهة، وربط أي عمل عسكري بآليات المراقبة الدولية؛ وهو أمرٌ، بحسب الجيش، سيُقلل من قدرة إسرائيل على الرد السريع على أي تحرك محتمل من جانب الفصائل الفلسطينية. ووصف المحلل العسكري في صحيفة يديعوت أحرونوت، رون بن يشاي، حتى وقف العمليات العسكرية بأنه «فشل ذريع» من وجهة نظر إسرائيل، ويعتقد أنه في حال انتهاك الفصائل الفلسطينية للاتفاق، سيفقد الجيش حرية التصرف التي كان يتمتع بها سابقًا.

حماس: الوفاء بالتزامات إسرائيل شرطٌ للدخول في المرحلة الثانية

من جهة أخرى، ورغم موافقة حماس مبدئيًا على مقترح الوسطاء، إلا أنها تُشدد على أن أي دخول في المرحلة الثانية من الاتفاق، بما في ذلك مناقشة الأسلحة الثقيلة، مشروطٌ بالتنفيذ الكامل لالتزامات إسرائيل في المرحلة الأولى. من وجهة نظر الحركة، يجب تحقيق وقف كامل للهجمات، وانسحاب قوات الاحتلال، وفتح المعابر، ودخول اللجنة الوطنية لإدارة غزة، ونشر قوة دولية، قبل أي إجراء آخر.

وتشكك حركة الجهاد الإسلامي أيضاً في الاتفاق. ووصف محمد الحاج موسى، المتحدث باسم الحركة، تصريحات ترامب بأنها مضللة، وقال إن هناك فرقاً جوهرياً بين «نزع السلاح بالقوة» و«الاحتفاظ بالأسلحة أو تكديسها في إطار اتفاق فلسطيني داخلي». كما يعتقد أن الاتفاق لا يزال يفتقر إلى ضمانات ملزمة للكيان لوقف الهجمات والانسحاب الكامل من غزة.

مستقبل الاتفاق: بين الدبلوماسية والواقع على الأرض

على الرغم من تفاؤل أمريكا، يشكك العديد من المحللين في إمكانية التنفيذ الكامل للاتفاق. قال غازي حمد، عضو المكتب السياسي لحماس، لصحيفة الشرق، إن عملية تنظيم الأسلحة لن تبدأ إلا بعد أن يفي الكيان المغتصب بالتزاماته الإنسانية والعسكرية، وأن مسألة الأسلحة شأن فلسطيني داخلي لا يحق للصهيونيين التدخل فيه.

من جهة أخرى، صرّح محمد شحادة، الباحث في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، لوكالة فرانس برس، قائلاً: «مع اقتراب الانتخابات البرلمانية في أكتوبر، يستحيل على نتنياهو السماح بأي انسحاب أو إعادة إعمار في غزة؛ فهذا بمثابة انتحار سياسي له".

في غضون ذلك، ألقت التطورات على الأرض بظلال من الشك على فرص تنفيذ الاتفاق. بينما يحتل الجيش الإسرائيلي حاليًا أكثر من ٦٠٪ من قطاع غزة عبر التوسع التدريجي للممر الأمني المعروف باسم «الخط الأصفر»، تُفيد مصادر فلسطينية بمقتل ١٢١٤ فلسطينيًا وإصابة ٣٩٧٧ آخرين في هجمات الكيان منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥.

يُظهر هذا الوضع أن الفجوة بين الاتفاقات المعلنة على الورق والواقع على الأرض لا تزال كبيرة، وأن نجاح هذه المبادرة سيعتمد بالدرجة الأولى على مدى التزام الأطراف بتعهداتها وإرادتها السياسية لإنهاء الحرب.

الوقت

موقع صهيوني: «إسرائيل» تتلقى تحديثات غير مباشرة عن المفاوضات وتحافظ على التأهب

كشف موقع القناة الـ١٢ العبرية عن أن حكومة الكيان الصهيوني لا تتلقى معلومات أو تحديثات مباشرة عن المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، مشيرًا إلى أن سلطات الاحتلال تحافظ في الوقت نفسه على حالة الجهوزية والتأهب.

وكتب معلق الشؤون السياسية في القناة يارون ابراهام: «يعترفون في «إسرائيل» بأن «تل أبيب» لا يتم تحديثها بشكل مباشر من قبل الأميركيين بشأن ما يجري في المفاوضات مع إيران حول السيطرة على مضيق هرمز. وتتلقى «إسرائيل» معظم المعلومات بطرق غير مباشرة، لكن مسؤولين كبارًا في «إسرائيل» يتحدثون معنا يكادون يسخرون من التطور الأخير الذي إذا حدث، فسوف ينظم طريقة النشاط في مضيق هرمز، ويسمح للولايات المتحدة وإيران بالعودة إلى مذكرة التفاهم".

أضاف: «ويقول مسؤولون «إسرائيليون كبار» إن اليوم هو «اليوم العالمي للسلام»، المسار الدبلوماسي عاد بكل قوته. ترامب

يريد اتفاقًا، ومستشاروه يريدون اتفاقًا بأي ثمن والإيرانيون يفهمون ذلك".

وتابع أبراهام: «ورغم المفاوضات، تبقى حالة التأهب والجاهزية في «إسرائيل». كما يحافظ الجيش «الإسرائيلي» على حوار مع «سنتكوم» (القيادة المركزة الأميركية)، لكن الفهم في «إسرائيل» هو أن هناك الكثير من الضبابية والغموض والتقلب في قرارات ترامب".

ونقل عن مسؤول «إسرائيلي» وصفه بأنه «كبير» قوله: إن «المسافة بين السلام والحرب لدى ترامب هي المسافة بين الأحرف t وg وu في لوحة المفاتيح... وفي الوقت الحالي يبدو المسار دبلوماسيًا، لكن سنرى ما سيحدث".

العهد

هل تكشف المواجهة مع إيران أفول الهيمنة الأميركية؟

أكرم بزي

في كل مرة تتجه فيها الولايات المتحدة إلى التصعيد العسكري، يُطرح السؤال ذاته: هل ما نشهده تعبيرٌ عن قوة عظمى ما زالت تفرض إرادتها على العالم، أم أنه محاولةٌ متأخرة لإخفاء تراجع مكانتها الدولية؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه الاقتصادي الأميركي ريتشارد وولف، الذي يرى أن المواجهة مع إيران لا تعكس الثقة بقدر ما تعكس القلق الذي يرافق الإمبراطوريات عندما تبدأ بفقدان مركزها.

ينطلق وولف من قراءة اقتصادية للتاريخ، ويقارن الوضع الأميركي الراهن بمسار

الإمبراطورية البريطانية في سنوات أفولها. فالإمبراطوريات، بحسب رأيه، لا تنهار فجأة، وإنما تدخل في مرحلة تحاول فيها تعويض التراجع الاقتصادي بالاستعراض العسكري، معتقدةً أن القوة الخشنة قادرة على وقف حركة التاريخ.

ومن أبرز المؤشرات التي يستند إليها وولف حجم الدين العام الأميركي، الذي تجاوز مستويات غير مسبوقة، في وقت تعتمد فيه واشنطن على الاقتراض المستمر لتمويل إنفاقها العسكري والتزاماتها الخارجية. ويرى أن استمرار هذا النهج يضع الاقتصاد الأميركي أمام تحديات مالية متزايدة، خصوصًا مع ارتفاع كلفة الحروب وتراجع قدرة الاقتصاد على تحمل أعبائها على المدى الطويل.

ويحذر أيضًا من أن أي تصعيد في الخليج(الفارسي)، وخاصةً إذا تأثر مضيق هرمز، لن تكون تداعياته مقتصرة على الشرق الأوسط. فارتفاع أسعار النفط والطاقة سينعكس مباشرة على الاقتصاد الأميركي، حيث يعيش ملايين الأميركيين على دخل يغطي احتياجاتهم الأساسية بالكاد. وعندها قد يتحول التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة إلى أزمة اجتماعية وسياسية داخلية يصعب احتواؤها.

ولا يتوقف تحليل وولف عند الجانب الاقتصادي، بل يمتد إلى البعد السياسي، إذ يرى أن اللجوء إلى المواجهات الخارجية كثيرًا ما يُستخدم لصرف الأنظار عن المشكلات الداخلية، مثل اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتراجع الطبقة الوسطى، والانقسامات السياسية المتزايدة التي تشهدها الولايات المتحدة.

لكن النقطة الأكثر إثارة في طرحه هي أن العالم لم يعد أحادي القطب كما كان بعد نهاية الحرب الباردة. فوفقًا لقراءته، لم تعد دول مجموعة السبع تمثل مركز الثقل الاقتصادي العالمي، بينما تتوسع مجموعة «بريكس» وتزداد مساهمتها في الاقتصاد الدولي. ويشير إلى أن العديد من الدول، خصوصًا في إفريقيا وأميركا اللاتينية، لم تعد تعتمد حصريًا على واشنطن أو العواصم الأوروبية للحصول على التمويل والاستثمارات، بل أصبحت تمتلك خيارات متعددة، وفي مقدمتها الصين، التي نجحت في تعزيز حضورها عبر مشاريع البنية التحتية والاستثمارات الطويلة الأجل.

ويستشهد وولف بأرقام النمو الاقتصادي ليؤكد هذا التحول؛ فبينما ينمو الاقتصاد الأميركي بوتيرة مستقرة، تحقق الصين والهند معدلات نمو أعلى، ما يعني أن الفجوة الاقتصادية العالمية تتحرك تدريجيًا لمصلحة آسيا، وأن موازين القوة الاقتصادية لم تعد كما كانت قبل عقود.

وفي هذا السياق، يستحضر وولف دروس التاريخ، مذكرًا بأن القوة العسكرية وحدها لم تكن كافية لضمان بقاء الإمبراطوريات. فالولايات المتحدة، رغم تفوقها العسكري، خاضت حروبًا مكلفة في دول أقل قوة وإمكانات، وانتهت نتائج كثير منها دون تحقيق الأهداف السياسية المعلنة. ويقارن ذلك بما حدث للإمبراطورية البريطانية عندما واجهت المستعمرات الأميركية في حرب الاستقلال، حيث لم تمنعها قوتها العسكرية من الهزيمة أمام خصم أقل تجهيزًا، لأن موازين التاريخ كانت تتغير.

وفي قراءة تحليلية عميقة للمشهد الجيوسياسي الراهن، يرى عالم السياسة والأكاديمي الأميركي البارز جون ميرشايمر، في مقابلة أجراها مع منصة العربي الجديد بتاريخ ٢٠٢٦/٠٥/٢٠، أن المواجهة العسكرية الأخيرة التي قادتها الولايات المتحدة و«إسرائيل» ضد إيران تمثل خطأً استراتيجيًا جسيمًا وكارثةً سياسيةً محققة لواشنطن، مستندًا في مقاربته النقدية التي نشرت تفاصيلها عبر شبكة يوتيوب إلى تفكيك الأوهام التي بُنيت عليها هذه الحرب، وموضحًا أن الرهان على حسم سريع عبر توجيه ضربات قاصمة أو تقويض بنية النظام في طهران كان قراءةً ساذجةً وغير واقعية لطبيعة القوى الإقليمية.

ويؤكد المفكر الأميركي في حواراته التحليلية المتلفزة مع الصحفي كريس هيدجز بتاريخ ٢٠٢٦/٠٥/٢٥، أن الصراع تحول سريعًا إلى حرب استنزاف تصب مصلحتها العليا في صالح الجانب الإيراني، لافتًا إلى قدرة طهران على امتصاص الصدمات الأولى وإحداث هزات في أسواق الطاقة العالمية عبر الضغط المؤثر في ممرات الملاحة الاستراتيجية، فضلًا عن تعرية المنظومات الدفاعية المتاحة للخصوم. ومن هذا المنطلق، يشدد ميرشايمر على أن هذه المعركة لم تُخض دفاعًا عن مصالح قومية أميركية، بل جاءت تلبيةً لأجندة وحسابات «إسرائيلية» ضيقة، وهو ما سيتضح جليًا للنخب والرأي العام الأميركي، مسببًا أضرارًا بالغةً ومستدامةً في بنية العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

ويخلص التحليل، استنادًا إلى مداخلاته المكتوبة في صحيفة فايننشال تايمز بتاريخ ٢٠٢٦/٠٥/٢٨، إلى أن عجز واشنطن و«تل أبيب» عن بلوغ أهدافهما يعكس تحولًا جذريًا في موازين القوة الدولية، وينذر بتراجع مظاهر الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط، ليترك الإدارة الأميركية أمام مأزق حقيقي يفتقر إلى أي استراتيجية خروج واضحة في منطقة تزداد تعقيدًا واشتعالًا.

قد يختلف كثيرون مع تشخيص المفكر ميرشايمر، والخبير الاقتصادي ريتشارد وولف، أو مع استنتاجاتهما، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تستطيع القوة العسكرية أن تعوض التراجع الاقتصادي؟ أم أن التاريخ يعيد إنتاج نفسه، لتكتشف القوى الكبرى، بعد فوات الأوان، أن النفوذ الحقيقي يبدأ من الاقتصاد والإنتاج والابتكار، لا من ساحات الحروب وحدها؟

ربما لا تكون المواجهة مع إيران هي السبب في تراجع الولايات المتحدة، لكنها قد تكون، إذا طال أمدها واتسعت آثارها، إحدى المحطات التي تكشف أن العالم دخل بالفعل مرحلة انتقالية، تتراجع فيها الأحادية القطبية لصالح نظام دولي أكثر تعددًا في مراكز القوة والنفوذ